

20 نائباً لهم يقدموا بياناتهم حتى الآن إلى «نزاها»

الغانم: بناء على قبول استقالة الحكومة لن تعقد الجلسة



مرزوق الغانم

قال رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم إنه بناء على صدور أمر أمير الكويت بقبول استقالة الحكومة وكل السوابق الماضية لن تكون هناك جلسة «اليوم» ، مبيناً أنه سيحضر وسيقوم برفع الجلسة.

وأعلن الغانم في تصريح صحفي بمجلس الأمة أمس عن تسلمه رسالة من سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد تفيد بصور الأمر الأميري بقبول استقالة رئيس مجلس الوزراء والوزراء مع استمرار كل منهم في تصريف العاجل من شؤون منصبه لحين تشكيل الوزارة الجديدة.

وذكر الغانم إنه تسلم أيضاً كتاباً من وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة مبارك الحريص تعتذر فيه الحكومة عن عدم حضور جلسة مجلس الأمة المقرر عقدها يومى الثلاثاء والأربعاء الموافق 19 و20 يناير 2021.

وأكد الغانم أنه بناء على

استقالة الحكومة والسوابق الماضية لن تكون هناك جلسة، مضيفاً: «سأحضر وأرفع الجلسة لعدم حضور الحكومة إلى حين تشكيل الحكومة الجديدة».

من جهة أخرى أشار الغانم إلى أن هناك 20 نائباً لم يقدموا بياناتهم حتى الآن إلى هيئة مكافحة الفساد (نزاها)، مضيفاً «آخر يوم محدد هو 4 فبراير، لذلك أرجو من الإخوة النواب الأفاضل الإسراع في تقديم بياناتهم

الداهوم : لن نقبل بتعطيل البلد لعجز الحكومة ورئيسها عن مواجهة استجواب مستحق



بدر الداوم

أكد النائب بدر الداوم أن الحكومة عجزت عن مواجهة الشعب ونوابه كما عجزت عن مواجهة استجواب رئيسها، متسائلاً «وبين تبي تودي البلد؟»

وأضاف في تصريح صحفي لن يقبل من هذه الحكومة تعطيل البلد وشله لأنها ورئيسها عاجزان عن مواجهة استجواب مستحق دافعا عن كرامة الأمة، داعياً رئيس الحكومة المقبل إلى معالجة ما ورد في استجواب صباح الخالد.

وقال للاحظ تلميحاً لوزير التمسس والتزوير والتنصت ومخالفة القوانين أنس الصالح مع انه السبب في تعطيل الملفات بين السلطتين وهو لم يصدق يوماً في السابق بإنجازها...أعطيلناه الفرصة لكنه كذب ولم يف بتعهداته وهو وزير تازيم من الدرجة الأولى.

وتساءل الداوم هل صباح الخالد هل هو من يختار وزراءه أم يفرضون عليه من خلال أمين عام مجلس الوزراء عبد اللطيف الروضان؟ وهل هو أمين مستامن أم لا يستحق هذا المسمى؟ مشيراً إلى انه يعين وزراء لا يملك قاعدة بيانات عنهم رغم توافرها لدى عموم الشعب الكويتي الذي ساهم في عدم توزير بعض الشخصيات.

وأكد الداوم ان قوانيننا لن نتنازل عنها وهي العفو الشامل والجرائم الاكتر ونية والتكويت والاحلال والمحكمة الادارية للجسبية والانتخاب ومكافحة الفساد، بالإضافة إلى القوانين الشعبية وهي أساس التعاون مع الحكومة المقبلة.

وقال ان الدولة العميقة موجودة فلا نخدم أنفسنا، ويعض الوزراء منهم الصالح الذي يخدم «معزبه» اللي برة ويغفأ أجدته أكثر من خدمته لرئيس حكومته لان المعزب أهم عنده من الكويت وحكومتها.

واكد الداوم ان كرامة الشعب والوطن فولك انت وحوكومتك يا صباح الخالد ولن نتهاون ، ولا شأن لنا في الصبي السئ الذي تكلم ، لأنه يتكلم ويدافع عن معزب منته في السوء، ولا يوجد اثقان تكلمنا عنهما في القاعة بهذا السخط الشعبي

الا السيء الذي كان في مجلس 2012 وشقيق الرئيس، وبالتالي لا يستحقان الحديث عنهما.

وقال نريد رجال دولة يبتعدون عن كل من أساء للكويت وشعبها سواء في الحكومة أو أي منصب ، فلا تدار البلد إلا بالرجال الصالحين الذين يحملون هم الوطن ، وبغير هؤلاء لا يصلح حال البلد.

ورأى الداوم ان مشكلتنا مع رئيسي السلطتين ، فرئيس المجلس أصبح موظفا عند الحكومة التي وضعت في هذا المنصب ، ورئيس الحكومة الذي يحاول التغطية على كل المشاكل عن طريق رئيس المجلس.

وقال لن نتخلى عن مبادئنا وعودنا للشعب وإلى الاسم سنقف بوجه كل فاسد سنحارب الجميع من أجل حماية الأرض ومن يعيش عليها ، لافتننا ان رجالاً مخلصين يهجرون لانهم وقفوا ضد الفساد ، فهم دخلوا المجلس من أجل محاربة أكبر قضية فساد في المجلس لإفساد المؤسسة التشريعية بالرشوة ، ولن يتم حل هذا الملف إلا بالعفو الشامل وسيحقق هذا باذن الله .

اعتبر أن مايكسر هيبة الدولة هو نهب ثرواتها وخيراتها

الحجرف: 5 استحقاقات تشريعية لأولويات المرحلة المقبلة

رياض عواد



مبارك الحجرف

وذكر الحجرف أن «الرسالة الأخرى الثانية موجهة للشرفاء من أعضاء مجلس الأمة» وأقول للشرفاء فقط الذين لا يخضعون للمال السياسي والذين لا يتبرهن الحكومة بأساليبها»، مشدداً على أنه «لن تكون لنا قيمة أو قدر الم نوحده الصفوف والجهود بيننا حتى نحقق الإصلاح الجذري وحقيقي ينتظره منا الشعب الكويتي».

وفيما يتعلق بالإصلاحات التشريعية قال الحجرف ان «أول الإصلاحات هو اقرار قانون العفو السياسي الشامل عن قضية دخول المجلس وكذلك القضايا ذات الشأن السياسي، وهذا الأمر ليس انتصاراً لأشخاص إنما حماية لكل من يريد الإصلاح في هذا البلد».

ولفت إلى أن «هذه الرسالة دقيقة ، لان من يدافع عن الإصلاح والدستور يجب ان يكون له حماية من عبث العابثين ومن المفسدين»، مضيفاً أنه «لا ينفصل عن هذا الإصلاح اصلاح الجسد القضائي».

وذكر ان هناك استحقاق اخر وهو «قانون الجرائم الالكترونية الذي كتم الافواه وهجر خيرة شباب الكويت ويجب ان يكون من اولى الاولويات في المرحلة المقبلة».

وأفاد أن هناك استحقاق ثالث سبق وان دافع عنه في الفصل التشريعي الماضي وهو بسط سلطة القضاء على مسائل الجنسية ، مؤكداً أنه «من غير المعقول ولا من المعقول خاصة في القرن الـ 21 أن السلطة تسحب جنسية ممن لا يعجبها».

وأوضح ان رابع الامور هو «إعادة النظر في قانون الصوت الواحد الذي قسم المقسم وفك المجتمع الكويتي، لذا يجب ان يعاد النظر في ايجاد تشريع وقانون عادل يعكس التمثيل الحقيقي للشعب الكويتي وارادة المواطنين الحرة».

واضاف ان خامس الامور هو «حماية

جيب المواطن في المرحلة القادمة من سوء وعجز الإدارة الحكومية». وبين ان «إيرادات النفط فقط وفي ظل ما تصدره الكويت وفي ظل الاسعار اليوم تبلغ ما يقارب 50 ملياراً، وعدد الشعب مليون ونصف، ومن المفترض ان نعيش في جنة، لكن الحكومة تريد تمرير قانون الدين العام».

وطالب الحكومة «بتعديل ادراتها للموارد المالية بدلاً من المطالبة باقرار دين عام بقيمة 20 مليار ، وان تكون مثالا يحتذى به في جميع المجالات حتى يبقى فيها ممثلين الأمة».

واعتبر ان «سوء وعجز الادارة الحكومية في إدارة هذه الاموال لا تجعلنا نق أو نؤمن بمظل هذه الامارة ، مشيراً إلى انه في سنوات الوفرة الماضية التي وقرت أكثر من 60 مليار دينار ذهبت هباءً منثوراً ، سواء اسلحة أو وتمويل صفقات اسلحة مشبوهة ، وغيرها».

واعتبر ان «ما تم في مجلس الأمة الحالية ووقوف الحكومة في وجه الإرادة الشعبية التي يمثلها 42 نائباً بشأن انتخابات رئاسة المجلس ومع ذلك يصدر مجلس الوزراء تصريحاً يعبر فيه عن الارتياح».

وقال الحجرف «ان الجلسة الافتتاحية هي طلاق بائن بيننا وبينكم ان لم تعدل هذه الامور وتوضع في نصابها».

وقال ان «الرسالة الرابعة هي لوالدي ووالد الجميع سمو الامير حفظة الله وراعاه وسمو ولي عهده الامين ولذرية مبارك كافة انه في كل محك يجدد الشعب الكويتي ببعته لكم ولأسرتكم الكريمة بالولاء والوفاء والمحبة وهذا ليس وليد اليوم».

وقال الحجرف «الناس يا سمو الامير تحبك ولا تظن فيك الا كل خير ومحبتها محبة صادقة من حسن الطالع انه في بداية عهد سموك الميمون للكويت والهنا المصالحة الخليجية التي هي نتاج لعمل

حدد النائب مبارك الحجرف 5 استحقاقات تشريعية اعتبرها أولوية ضرورية في الفترة المقبلة، يأتي في مقدمتها اقرار قانون العفو السياسي الشامل عن قضية دخول المجلس وكذلك القضايا ذات الشأن السياسي.

وأوضح الحجرف في تصريح بالمرکز الإعلامي في مجلس الأمة ان «فاني هذه الاستحقاقات يتعلق بقانون الجرائم الالكترونية الذي كتم الافواه وهجر خيرة شباب الكويت، والاستحقاق الثالث بسط سلطة القضاء على مسائل الجنسية أما الاستحقاق الرابع فهو إعادة النظر في قانون الصوت الواحد ثم حماية جيب المواطن في المرحلة القادمة من سوء وعجز الإدارة الحكومية».

وقال الحجرف ان «الجميع يعلم الوضع السياسي بالكويت وان هناك استقالة الحكومة والشعب الكويتي ينتظر ماذا ستسفر عنه الأحداث القادمة»، مضيفاً أنه «في ظل هذه الظروف سيوجه 4 رسائل يعتقد انها مستحقة».

وأفاد الحجرف ان الرسالة الأولى موجهة للشعب الكويتي الذي هو مصدر السلطات مؤكداً أنه «لن يحدث التغيير الا بكم وباصراركم».

وأشار إلى ان «هناك من يراهن بان الشارع مزاجه سيتغير، ويتوقعون ان الانتخابات كما تفرز نواباً هدفهم الإصلاح، فغداً تفرز من هم على مزاج الحكومة، لذلك هناك من يراهن على مظل هذا الامر وخلق الخلافات والاختلافات بين النواب حتى ينجحوا باختراق هذه التلة او المجموعة التي يامل بها الشعب الكويتي على تحقيق مصالحة وطموحاته في المرحلة المقبلة».

وشدد على انه «لن يسمح باختراق صفوف نواب الإصلاح ، مطالباً الشعب بعدم السماح بخلق الهوة بينه وبين ممثلينه الذين يسعون للإصلاح».

التي تزيد عن 5 ملايين دينار

5 نواب يقترحون حصر منافسات المناقصات الحكومية على الشركات المدرجة

الرسمية . ونصت المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون على ما يلي: لما كانت المناقصات العامة تمثل واحدة من أهم آليات وكائز النشاط المالي والاقتصادي في البلاد، خاصة تلك المتعلقة بالمشروعات التنموية الكبرى، من طرق وجسور ومطارات ومصانع وبنيات تحتية ومرافق عامة ومؤسسات تعليمية وخدمية، وحرصاً على إنعاش الحراك الاقتصادي، وتفعيل دور سوق الأوراق المالية، ودعم الشركات الوطنية المدرجة والمسجلة في البورصة.

وكذلك تشجيع صغار المستثمرين من المواطنين، عبر إتاحة مجالات جديدة وفرص نشاط مالي وتجاري أوسع، يساع بدوره في تنشيط حركة الأموال وتطوير الاقتصاد وخلق فرص عمل أكبر وتنوع مصادر الدخل.



مجلس الأمة

الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية».

بعد سنة من تاريخ نشره في الجريدة (مادة ثانية): على رئيس مجلس

اعلن 5 نواب عن تقديمهم باقتراح بقانون بإضافة فقرة ثانية إلى المادة (17) من القانون رقم (49) لسنة 2016 بشأن المناقصات العامة.

ويقضي الاقتراح الذي تقدم به كل من النواب محمد المطير، أسامة الشاهين، د.عبد العزيز الصقعي، د. حمد الطر، و.د. صالح المطيري، بحصر التنافس في المناقصات الخاصة بالدولة والتي تجاوز خمسة مليون دينار على الشركات المدرجة في البورصة.

ونص الاقتراح على مايلي: (مادة أولى): تضاف فقرة ثانية إلى المادة (17) من القانون رقم (49) لسنة 2016 المشار إليه نصها كالتالي: «يقترص التنافس في المناقصات الخاصة بالدولة ذات القيمة التي تتجاوز خمسة مليون دينار كويتي على

الجمهور يقترح تعديل ثمن قسائم خيطان الجنوبي

أعلن النائب فايز غنام الجمهور عن تقديمه مقترحاً برغبة بتعديل الثمن الرمزي لقسائم منطقة خيطان الجنوبي قطعتي (3، 4)، لتكون (5000 دينار) بدلاً من (15000 دينار).

وقال الغنام نص القانون رقم (27) لسنة 1995 في شأن إسهام الخيطان الخاص في تعميم الأراضي الفضاء المملوكة للدولة لأغراض الرعاية السكنية في المادة رقم (8) على اختصاص مجلس الوزراء بتحديد ثمن بيع القسيمة على أساس ثمن رمزي.

وهذا المبدأ هو ما تم مراعاته سابقاً في المشاريع الإسكانية وأخرها مشروع غرب عبدالله المبارك إذ تم تحديد الثمن الرمزي بـ 5000 دينار، إلا أنه في الأونة الأخيرة صدر قرار مجلس الوزراء رقم (1032) الصادر بتاريخ 31/07/2017م بتحديد الثمن لقسائم منطقة خيطان الجنوبي قطعة (3، 4) بسعر 15000 دينار، وحيث إن هذه القيمة قد خرجت عن مقصود المشرع الكويتي من جعل الثمن رمزياً، وفيها زيادة غير مبررة تنقل كامل المواطن ومغايرة لثقلاتها في سائر المناطق.

وأيضاً لما تضمنته القرار ذاته من عدم تصرف المستفيدين بالتنازل أو التبادل أو البيع قبل مرور (10) سنوات من تسلم القسيمة.

ونص الاقتراح على:

1 > تعديل الثمن الرمزي لقسائم منطقة خيطان الجنوبي قطعتي (3، 4)، لتكون (5000 دينار) بدلاً من (15000 دينار).

2 > فتح باب الاستبدال وإلغاء شرط حظر التصرف في القسيمة لمدة عشر سنوات، ومعاملتها كمنظمتها من المناطق السكنية.

الخنפורيسأل وزير النفط عن عدم تعيين «خريجي التكنولوجيا»

خريجي هذا التخصص آخر سنتين في ظل وجود اتفاقية تلمزها بذلك؟

3. يرجى تزويدي بأخر إعلان توظيف للمواطنين تخصص تكنولوجيا الصناعات الكيمايائية أعلنت عنه الشركة و الأعداد التي تم اختيارها والأسباب التي أدت إلى عدم نشر إعلان آخر لطلب توظيف منذ وقتها وحتى الآن.

4. يرجى تزويدي بالأعداد التي تم تعيينها في الفترة الأخيرة من غير المواطنين لتخصص تكنولوجيا الصناعات الكيمايائية والأسباب التي أدت إلى تعيينهم على الرغم من وجود مواطنين في انتظار التعيين، مع كشف يوضح الجنسيات والرواتب والمزايا المالية الأخرى للمعيينين.

شركة البترول بهذه الاتفاقية وقامت بالتصلب منها وإهمالها وعدم الالتزام بتعيين تكنولوجيا الصناعات الكيمايائية والاعتماد على العمالة الوافدة في التعيين، وعليه يرجى التفصل بتزويدي بالتالي

1. يرجى تزويدي بنسخ عن كافة المذكرات الموقعة بين الهيئة العامة للتعليم التطبيقي وجامعة الكويت خلال العشرين سنة الأخيرة، مع ذكر عدد من تم تعيينهم من خلال هذه الاتفاقيات وهل قامت الشركة بإلغائها أي من هذه الاتفاقيات من جانب واحد؟

2 شركة البترول لديها التزام مادي وأخلاقي تجاه خريجي تخصص تكنولوجيا الصناعات الكيمايائية، لماذا توقفت الشركة عن تعيين المواطنين

تفاهم مع الهيئة تهدف إلى الاستفادة من الطلبة خريجي القسم للعمل بالشركة في قطاع تشغيل المصافي، وقد قيل في وقتها أن المذكرة تعتبر ملحقاً لمذكرة التفاهم الموقعة في مارس 2004 والمتعلقة بتخصص تكنولوجيا تشغيل المصافي بين الهيئة والشركة. ووفقاً للتصريحات المتبادلة بين مسؤولي الهيئة وشركة البترول بعد توقيع الاتفاقية فقد أكد المسؤولون وقتها أن المذكرة تعتبر مثال حي لضرورة توجيه مخرجات التعليم لتلبية حاجات ومطالبات سوق العمل، ومؤشراً لما تتطلع إليه مؤسسات التعليم العالي في الكويت والأجهزة التنفيذية للدولة لإحداث تغيير بالفكر والسلوك.

وقد لوحظ في السنوات الأخيرة عدم اعتداد

تقدم النائب سعد الخنفور بسؤال إلى وزير النفط والكهرباء والماء على خلفية تجاهل شركة البترول الاتفاقية الموقعة بينها وبين الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب لتعيين خريجي تخصص تكنولوجيا الصناعات الكيمايائية، بعدما لوحظ في السنوات الأخيرة عدم اعتداد شركة البترول بهذه الاتفاقية والغائها من جانب واحد والتوقف عن تعيين المواطنين.

نص السؤال

عقب اعتماد الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب تخصص تكنولوجيا الصناعات الكيمايائية بكلية الدراسات التكنولوجية قامت شركة البترول الوطنية عام 2010 بتوقيع مذكرة

الخليفة يطالب بإنشاء مدارس جديدة في الجهراء

ولما كان كثير من أبناء الفئات المذكورة من أبناء الكويتيات وحملة إحصاء 1965 وأبناء العسكريين أنهما جميع الإجراءات الأمنية، والفحوصات الطبية المقررة للبدء للبدء بالالتحاق بشرف الخدمة العسكرية إلا أنه حتى تاريخ ورود هذا السؤال لم يستدعوا للالتحاق بالخدمة.

لسنة 1967 في شأن الجيش بإضافة مادة جديدة برقم (29 مكرراً) إلى القانون المشار إليه نصها التالي: «تكون الأولية في التعيين في الجيش الكويتي للكويتيين ثم من أبناء الكويتيات ثم غير الكويتيين من حملة إحصاء 1965 أو من يثبت وجود أصولهم بالكويت قبلها، ثم من غير الكويتيين من أبناء العسكريين

وجه النائب مرزوق الخليفة سؤالاً برلمانياً إلى وزير الدفاع والداخلية، كمال وجه الخليفة سؤالاً إلى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الشيخ حمد جابر العلي، نص السؤال

صدر القانون رقم (16) لسنة 2018 بتعديل بعض أحكام القانون رقم (32)

تنويه صادر عن الجمعية التعاونية لموظفي الحكومة الكويتيين للإدخال

تنويه وتصحيح بشأن إعلان الجمعية التعاونية لموظفي الحكومة الكويتيين للإدخال ، سوف يكون آخر يوم لفتح باب قبول طلبات مرابي الحسابات الذين يرغبون في القيام بتدقيق حسابات الجمعية للعام المالي ٢٠٢١ هو يوم الخميس الموافق ٢٠٢١/١/٢٨ م بدلاً من يوم الخميس ٢٠٢١/١/٢١م

- لذا أقتضى التنويه ،،،